الفصل الأول

الحكومة العالمية
فى رأى المدرسة الأوربية

١ - مشروع بيير ديبوا :

بيير ديبوا أحد رجال القانون فى فرنسا. كان محاميا، ثم نائبًا عامًّا، وألف كتبًا أشهرها كتاب (استرداد الأرض المقدسة) وقد ضمنه الدعوة إلى حرب صليبية.

وقد دعا إلى تنظيم هذه الحرب تنظيمًا تكاد تكون فكرته هى الباعث المباشر على تكوين عصبة أمم من الدول الأوربية، وخلاصة فكرته أن تكون هذه الحرب فى ظل اتحاد يشمل كل دول غرب أوربا، وفى حالة ما إذا قام خلاف بين بعض الأعضاء فإن هذا الاتحاد يعين لجنة من المحكمين يوكل إليها انتخاب ثلاثة من رجال الدين، وثلاثة من القضاة المدنيين يقومون بالتوفيق بين الطرفين المتنازعين، فإذا صدر قرار التحكيم ولم يخضع له أحد الطرفين يرفع الأمر إلى البابا، ويكون رأيه حاسمًا، وحكمًا نهائيًّا.

ويرى أن يكون التحكيم إجباريا لفض المنازعات، ولذلك أهمية كبرى فى نظره، ولهذا يشير على الاتحاد - المقترح إنشاؤه - أن يعامل بحزم كل طرف يأبى الخضوع لقرار التحكيم أو يرفض الإذعان له. ويرى أن

يستخدم ضده سلاح المقاطعة الاقتصادية وكل حاكم يمتنع عن التنفيذ يجب - فى رأيه - أن ينفى إلى الشرق.

ويلاحظ على تنظيم هذه الحكومة التى اقترحها أنه تنظيم موضعى، إذ أنه مقصور على الدول الأوربية المسيحية، كما يلاحظ أيضًا أن هدفه من إقامة سلام بين هذه الدول هو توفير قدرتها على محاربة الشرق لاسترداد الأراضى المقدسة.

٢ - مشروع دانتى :

دانتى أكبر شعراء إيطاليا وهو مؤلف الكوميديا المقدسة. ولد فى مدينة فلورنسا وقام فيها بدور سياسى هام، إذ كان يتنازع الحكم فى وقته حزبان : حزب البيض ويمثل سكان شمالى إيطاليا وإليه ينتمى دانتى، وحزب السود الذى يمثل سكان جنوبى إيطاليا ولما صار الحكم إلى حزب السود نفى دانتى إلى (فيرون) ثم إلى (رافين) وفيها توفى سنة ١٣٢١.

وضع دانتى كتابه De Monarchia فى سنة ١٣١٥ فى عهد ازدهار القوميات ونموها، وقد كان من بواعث وضعه لهذا المؤلف ما لاحظه من صراع مصدره تضارب مصالح هذه القوميات، وراعه ما يترتب على ذلك من مآسى الحروب فأخذ ينقب فى تاريخ الإمبراطورية الرومانية ويستنبط منها العبر ويسوقها إلى الناس على أنها السبيل إلى بقائهم فى سلام.

هداه بحثه إلى المناداة بقيام حكومة عالمية تعترف بها كافة الدول ويخضع لها العالم، فذلك فى رأيه هو السبيل إلى أن يعيش البشر فى ظل سلام دائم.

بدأ دانتى كتابه بعرض مفصل لقضية السلام، وساق الأدلة المقنعة على ضرورة سيادة السلام، ثم وصل من بحثه إلى النتيجة التى يرمى إليها وهى

أنه «لا سلام فى الكون دون قيام حكومة عالمية».

ولكى يقنع الناس بضرورة السلام قدم الحجج الآتية:

١ - السلام على الأرض صورة من السلام العلوى الذى تعجز أفهامنا القاصرة عن تصوره أو إدراك طبيعته وكنهه، ويشير فى ذلك إلى قول الإنجيل: «المجد لله فى الأعالى وعلى الأرض السلام».

٢ - السلام ضرورى للناس، لأن العالم وحدة متماسكة، ولأن الله واحد وقد خلق الإنسان على صورته ومثاله، فإن أراد بلوغ الكمال فعليه أن يتحد مع غيره، وعلى الناس فى مختلف البقاع أن يخضعوا جميعًا لحكومة واحدة.

٣ - السلام ضرورى لسعادة الناس، لأن الإنسان اجتماعى بطبعه تدفعه الغريزة إلى التعاون مع سواه، وهو على خلاف غيره من المخلوقات لا يستطيع أن يعيش منفردًا أو فى عزلة. فلابد إذن من إقامة اتحاد بين جميع الأفراد، وبالتالى بين جميع الشعوب، ولن تتحد الشعوب إلا بخضوعها لقانون واحد يوفق بين مصالحها المتضاربة ويحول دون نشوب المنازعات واشتدادها. وإذا كانت مصلحة الأسرة الواحدة تقتضى وجود رياسة مسيطرة تتولى فض منازعات أفرادها فالشعوب أحرى أن تكون لها مثل هذه الرياسة المسيطرة، ويتمثل ذلك فى الحكومة العالمية.

من رأى دانتى أن الحروب مهما كانت أسبابها يزعم كل طرف من أطرافها أنه لا يحارب إلا ليقر السلام ويوطد الأمن، فمن الذى يستطيع أن يقرر حقيقة السلام فى هذين الزعمين؟ ومعنى هذا عنده أنه لابد من وجود حكومة عالمية تسيطر على الجميع فيعتدل الميزان، وتمحى الأحقاد، ويزول الخصام، ويحل محله السلام.

يقترح دانتى أن تسند رياسة هذه الحكومة العالمية إلى إمبراطور ينفرد

بالسلطة الزمنية، ويدلل على صواب رأيه هذا بأدلة منطقية منها :

١ - أن الله واحد، وقد خلق الإنسان على مثاله فيجب أن يكون الحاكم العام على الأرض واحدًا أيضًا.

٢ - إذا وضعت السلطة كلها فى يد شخص واحد تزول مطامعه، ولا يجد مزيدًا من الجاه أو المجد تشتهيه نفسه، ومتى اختفت هذه المطامع من نفس صاحب السلطان اختفى شبح الحرب.

٣ - إن الإمبراطور أو الحاكم العام بوصفه السابق سيكون فوق جميع الملوك، فيستخدم سلطته فى فض أى نزاع يقع بين ملكين أو أكثر.

ومما هو جدير بالملاحظة أن دانتى يرشح لرياسة الحكومة العالمية إمبراطورا غير البابا. وهذا معناه أن دانتى يرى أن القوة الروحية التى يتمتع بها البابا لا تكفل فرض القانون على مخالفيه، ولا تكفى لفض النزاع، أو كبح المطامع والأهواء، ولا تنهض بذلك إلا قوة مادية توضع فى يد صاحب السلطان الأعلى.

ودانتى لا يعنى من الحكومة العالمية قيام حكومة موحدة، وإنما يدعو إلى اتحاد الحكومات على أن تتمتع الممالك والأمارات والمدن التى تتكون منها الحكومة العالمية بحرية كاملة داخل نطاقها، ولهذا يقول :

«ليس معنى دعوتنا إلى إقامة حاكم عام يستطيع بسط سلطانه على العالم أن نمنحه حق إصدار كل قرار صغيرًا كان أم كبيرًا. لأن الشعوب والممالك والمدن يجب أن يسير نظامها وفق القوانين التى تلائم كلا منها، فالقانون هو الذى ينظم شئون الحياة، وبما أن الناس يعيشون فى أجواء مختلفة فهم يحتاجون أيضا إلى قواعد للحياة مختلفة. أما المسائل التى يشترك فيها الجنس البشرى، والتى تنبعث عن غريزة كامنة فى نفسه فيجب الخضوع

فيها لحاكم واحد، ويجب على الناس أن يتمسكوا بقاعدة واحدة ترشدهم إلى السلام».

وفق دانتى - بلا ريب - إلى رسم صورة صالحة للحكومة الاتحادية التى قام بالدعوة إليها ذوو الرأى من الأمريكيين والإيطاليين والألمان الذين جاءوا بعده بعدة قرون، وسعوا إلى تحقيق وحدتهم القومية.

٣ - مشروع إيراسموس :

نشأ إيراسموس فى مدينة روتردام بهولندا، وتنقل بين بروكسل، وباريس ولندن. وفى كل مدينة منها كان يتصل بقادة الفكر وأهل الرأى، وعكف على التأليف، وبينما كان يشرف على طبع مؤلفاته بمدينة بال فى سويسرا توفى، وكان ذلك سنة ١٥٣٦ ويعنينا من مؤلفاته كتابه الذى ألفه سنة ١٥١٠ حين كان فى زيارة لصديقه الكاتب المعروف توماس مورس، وهو الكتاب الذى بدأه بالتشكك فى عدالة الحرب، وختمه بوصفها بأنها انتحار جماعى، وأنها ضرب من ضروب الجنون. ومن الأفكار التى كانت سائدة فى عصره أن الحاكم من حقه أن يتصرف فى الحرب حسبما يهوى ويشاء، ولكن إيراسموس ينكر هذا الحق ويعارض فى أن يكون للحاكم حق التصرف فى أمر بالغ الخطورة كهذا. ومن نتائج استنكاره للحرب رفض الاعتراف بشرعيتها مهما يكن الدافع إليها. وقد هاجم أعمال الفتح والغزو وكل أساليب العدوان، ثم انتقل إلى مهاجمة الحكام، وقادة الحروب، ورجال الكنيسة الذين يقبلون أن يباركوا الحرب أو يشجعوا عليها. ويعجب من الذين لا يكفيهم ما تصبه الطبيعة على العالم من ويلات تتمثل فى الزلازل والسيول والبراكين والطاعون والأمراض العامة ليضيفوا إليها شرًّا جديدًا هو هذه الحروب التى تولدها المطامع، وتشقى بها البشرية، وأنه هو المتنبى الشاعر العربى يستمدان من فيض واحد، أو

يترجمان عن عاطفة مشتركة فقد ذكر المتنبى نفس هذا المعنى إذ قال :

وكأنا لم يرض فينا بريب ... الدهر حتى أعانه من أعانا
كلما أنبت الزمان قناة ... ركب المرء فى القناة سنانا
ومراد النفوس أصغر من ... أن نتعادى فيه وأن نتفانى

وانتقل إيراسموس بعد هذا إلى تحليل موقف المسيحية من الحرب. **فأنكر أن تكون الديانة المسيحية السمحة راضية عن الحروب الصليبية، وأنكر عليها أن تقر تنصير المسلمين لأن الدين فى رأيه يقوم على الإقناع والتسليم لا على القهر والقوة. ثم كشف عن الأطماع الخفية التى تعتبر من أكبر بواعث الحروب الصليبية فقال : إذا كنا نبغى التوسع على حساب تركيا، أو نسعى إلى كسب ثروة من ورائها فلماذا لا نكون صريحين، ولماذا نحاول إخفاء أطماعنا بستار من اسم المسيح ؟!**

غير أنه عدل عن رأيه هذا سنة ١٤٥٣ حين فتح الأتراك القسطنطينية وامتد سلطانهم فى أوربا حتى حاصروا مدينة فينا سنة ١٥٢٩، فثار الرأى العام المسيحى ضدهم وخشى كافة الأوربيين سطوة هؤلاء الفاتحين فتأثر إيراسموس بقوة الرأى العام، وتنكر لآرائه السابقة، وعدل عنها إلى اباحة مقاتلة الأتراك. وحاول أن يبرر تراجعه عن سابق آرائه فقال : «ليس غزو الأتراك الذى أذل المسيحيين إلا عقوبة من الله لهم لأنهم تنكروا للسلام الذى دعا إليه المسيح، ونادت به المسيحية».

وعرض إيراسموس لمسألة تنظيم حكومة دولية فرأى ضرورة قيام اتحاد بين دول أوربا يكون على رأسه حاكم له مثل قداسة الإلـه، وهذا مستحيل لأن طبائع البشر تأباه. وما دام الأمر كذلك فالحل الوحيد عنده أن تتكون عصبة أمم يكون أعضاؤها متساوين فى القوة حتى لا يتاح للقوى منهم أن يسيطر على الضعيف.

٤ - مشروع أمريك كروشيه :

لسنا نعرف عن هذا المفكر أكثر من أنه كان معلمًا فى إحدى مدارس باريس ثم هجرها إلى الدير ليشبع رغبته فى البحث والاطلاع. وتوفى سنة ١٦٤٨.

له مؤلفات يعنينا منها كتاب نشره فى باريس سنة ١٦٢٣. ويتضمن أول دعوة إلى إقامة تنظيم دولى مفتوح للشعوب والأمم كافة دون تقيد بدين خاص، على خلاف من سبقوه من المفكرين الذين كانوا ينادون بإقامة حكومات دولية مقصورة على البلاد المسيحية الأوربية مثل دانتى الإيطالى وبيير ديبوا الفرنسى ونحوهما.

ينادى كروشيه بإقامة مجلس يتكون من «البابا، والأتراك، والأباطرة المسيحيين، وعدد من الملوك والأمراء».

ولم ينس ما قد يثيره تكوين هذا المجلس من مشاكل ديبلوماسية تتعلق بمسألة الصدارة وترتيب المقاعد فى المجلس فخصص لذلك حيزًا كبيرًا من كتابه، وأشار بأن تكون المرتبة الأولى للبابا ويليه على التوالى سلطان تركيا، ثم الإمبراطور، ثم ملك فرنسا، ثم ملك أسبانيا، وراح يرتب على هذا النظام باقى الملوك والأمراء، ولم ينس ملوك الصين، والهند والفرس.

واقترح أن تكون مدينة البندقية مقرا للمجلس، وأن يكون انعقاده بصفة دائمة، وأن تصدر قراراته بأغلبية الأصوات.

وأشار بأن يكون من اختصاصات المجلس : المحافظة على الأوضاع القائمة فى الشعوب والأقاليم، وتسوية كل خلاف يقع بين الدول الأعضاء، وفرض العقوبات على كل دولة لا ترضخ لقراراته.

ويدل كتابه على أنه يكره الحرب ويستنكرها أشد الاستنكار، لذلك أخذ يستقصى أسبابها، ويحلل بواعثها تحليلاً علميًا. وخلاصة بحثه أنها ترجع إلى أربعة عناصر:

١ - رغبة بعض الدول فى إظهار شجاعتها لتخشى الدول بأسها.

ومصدر هذا، فى رأيه، نقص فى الأخلاق، لأن الشجاعة التى تقوم على انتحال الأسباب لإزهاق الأرواح، وإراقة الدماء ليست شجاعة حقة، وإنما هى حمق وتهور، وكل شجاعة تقوم على مادة، وعلى مجرد التباهى بالقوة ليست من الفضيلة فى شىء. والشجاعة الفاضلة، أو الشجاعة الحقة هى التى تستند إلى الأخلاق وتقوم عليها.

٢ - محاولة الملوك والأمراء أن يستردوا ما فقدوا من أقاليم أو مدن.

وعلاج هذه الحال فى رأيه هو حمل الدول على الاعتراف بالأمر الواقع والاحتفاظ به، فذلك خير سبيل للتخلص من الحروب. ويقترح الالتجاء إلى التحكيم لإرضاء الملوك والأمراء الذين فقدوا شيئًا من ممتلكاتهم.

٣ - قد يكون من أسباب نشوب الحروب رغبة بعض الحكام أو الأمراء فى تمرين جيوشهم خوفًا من أن تكون الطمأنينة أو الشعور بالسلام من أسباب فتور العزائم، وضعف الجيوش، وتفشى الجبن بين أفرادها.

ويقترح أن يكون علاج هذه الحال أن تتحول التمرينات إلى رياضة المبارزات أو المسابقات العسكرية، أو المباريات والصيد، أو إلى مقاتلة الشعوب المتبربرة والهمجية.

٤ - قد يكون من أسباب الحروب كراهية الشعوب بعضها لبعض بسبب التعصب الدينى، أو بسبب جهل كل منها بنظم الآخر وبأساليب حياته. ويرى أنه لا علاج لهذه الحال إلا بتغليب التسامح الدينى، وتشجيع التجارة وتيسير تبادل السلع، لأن تبادل التجارة وتبادل المنافع

يجعل الشعوب تفهم قيمة التضامن، وفائدة قيام السلام.

إن هذه الآراء الناضجة تجعل أمريك كروشويه من الرواد السابقين الذين نادوا بالتنظيم الدولى. ومما يجب أن يسجل له أنه قد أثبت أن العمل والإنتاج فى ظل السلام ليس أنبل من العمل والإنتاج فى ظل الحرب فحسب ولكنه أيضا أجدى وأنفع.

ولقد سما كروشيه فى تفكيره فتخطى حواجز التعصب الدينى، واقترح أن تكون الدولة العثمانية، والصين، والهند، والفرس أعضاء فى التنظيم الدولى الذى يقترحه، ونادى أيضًا بالتخلص من سوءات مبدأ السيادة وذلك بأن تصدر القرارات بالأغلبية.

وبهذا كله يكون كروشيه قد ذهب إلى أبعد مما رأى واضعو عهد عصبة الأمم، وميثاق الأمم المتحدة.

٥ - المشروع الأعظم للمصلح سلى :

كان سلى وزيرًا فى عهد هنرى الرابع ملك فرنسا، وقام بدور خطير فى السياسة الخارجية وختمت حياته السياسية بموت هنرى الرابع، وكان ختامًا مفاجئًا جعله يلتزم العزلة.

وفى عزلته الهادئة بعد موت الملك هنرى أخذ يعيد النظر فى مذكراته التى بدأ يدونها منذ تولى منصبه الخطير، وقد عرض فى هذه المذكرات ما سماه «المشروع الأعظم» وأورده منسوبًا إلى الملك هنرى، وقصد بذلك أن يوجه إليه الأنظار، ويثير اهتمام الناس به.

بدأ هذا المشروع باستنكار الحرب، ووصفها بأنها شر على الغالب والمغلوب، وأنها لا تعقب إلا الدمار والبلاء ولا تترك بعد انتهائها إلا الدماء والبؤس والنكبات والموت والفاقة، وبخاصة فى الشعوب التعيسة

التى تتعرض لكل هذا الويل بدافع من جنون أمرائها وحكامها.

دعم سلى كتابه بشواهد من الحروب التى سبق أن اشتركت فيها فرنسا مدافعة كانت أو مهاجمة فلم تكن لها من نتائج إلا المشاق والآلام.

إلا أنه ليس مثل كروشيه يستنكر الحرب على إطلاقها، ولكنه يستنكر الحرب التى تقع بين دول أوروبية فحسب، أما الحرب التى تكون ضد المسكوف (روسيا) أو ضد الأتراك (المسلمين) فهى فى رأيه حرب مشروعة لأنها ضد كفار!!

وإذن فحقيقة الأمر فى مشروع سلى أنه يدعو إلى تكوين حكومة جامعة تضم الشعوب المسيحية فى القارة الأوروبية، وتتكون من العناصر الآتية:

أولا: الدول ذات النظام الملكى الوراثى مثل: فرنسا، وبريطانيا العظمى، والدانيمرك، والسويد.

ثانيا: الدول التى تخضع لنظام ملكى انتخابى مثل: الولايات البابوية والإمبراطورية الرومانية المقدسة، وبولندا، وبوهيميا، ونابولى.

ثالثًا: الدول التى تخضع للنظام الجمهورى وهى: سويسرا. والأراضى الواطئة (هولنده) والبندقية، وسردينيا، والولايات الإيطالية الشمالية.

وقد اقترح سلى لتدعيم أسس مشروعه هذا قواعد رآها تكفل له النجاح وهى:

١ - يقوم الاتحاد بين دول مسيحية لا تخرج مذاهبها عن الكاثوليكية، والبروتستانتية، والإصلاحية. وبذلك أبعد المذهب الأرثوذكسى الذى كان سائدًا فى روسيا أو المسكوف كما يسميها.

٢ – يكون أصحاب هذه المذاهب المشتركون فى إقامة الاتحاد متساويين فى اتساع الأقاليم، وفى عدد السكان، وهو يبغى من ذلك ألا يطغى مذهب على آخر.

٣ – بعد أن يتكون الاتحاد تقسيم الأقاليم بين أعضائه بحيث تصبح كل الدول الأعضاء متساوية فى القوة وفى اتساع الإقليم. ولتحقيق ذلك تقسم رقعة بلاد الدول الأعضاء إلى خمس عشرة منطقة متساوية، وتصبح كل منطقة عضوا فى الاتحاد، فبهذا يختفى شبح طمع الأقوياء فى الضعفاء فتزول الحرب.

ويلاحظ أن الاقتراحين الأخيرين نظريان أكثر مما هما عمليان. فهل تقبل دولة كبيرة أن تنتقص أطرافها، وتقتطع بعض أقاليمها ولو كان ذلك لغرض إنسانى نبيل كالغرض الذى يعنيه سلى؟ وإذا كانت بحكم طبيعتها لا تقبل فمن الذى يحملها على ذلك؟

إن سلى يرى ضرورة تنفيذ ذلك، ولو كان هذا التنفيذ عن طريق الالتجاء إلى الحرب. غير أنه استدرك الموقف، فقدر أن منطق الحرب لا يلقى رضاء وعمد إلى منطق الإقناع بالحسنى ودعا الملوك إلى أن يتنازلوا طائعين عن جزء من ممتلكاتهم فى سبيل صالح الإنسانية العام. وهذا أيضًا لم يقنع الملوك، ولم يستجب له أحد.

واقترح سلى أن يكون لهذا الاتحاد مجلس مكون من أعضاء يمثل كل منهم دولة من دول الاتحاد، ويشترط فى هؤلاء الممثلين أن يكونوا من ذوى الحكمة والإدراك السليم، وأن يكون من اختصاص مجلسهم هذا فض ما يقع بين الدول الأعضاء من نزاع.

أشار سلى فى سنة ١٦٥٧ بإدخال تعديل جديد على فكرة تكوين المجلس، فاقترح أن يكون لكل دولة أعضاء ممثلون يتناسبون مع قوتها،

فالبابا، والإمبراطور، وملك فرنسا، وأسبانيا، وبريطانيا العظمى، والدانيمرك، والسويد، وبولونيا، ودوق البندقية لكل منهم حق اختيار أربعة ممثلين، أما ملوك المجر وبوهيميا، ونابولى وسيسيليا، وسردينيا، والمقاطعات السويسرية، والأراضى الواطئة، ودوق فلورنسا، وميلانو، وسافويا، ومانتو، وبارم، وتسودين، وجنوا فيكون لكل منهم حق تعيين ممثلين اثنين، وبذلك يتكون المجلس من ستة وستين ممثلاً يتجددون كل ثلاث سنوات.

يتضمن اقتراحه هذا معنى تنازله عن فكرة المساواة التى نادى بها أولا بين الدول الأعضاء. وأشار بتقسيم هذا المجلس إلى ثلاثة أفرع متساوية، ولكل فرع مقر خاص، فتكون مدينة كراكوفيا ببولونيا مقرا لفرع المجلس الذى يتولى الاشراف على بولونيا، والسويد، والدانيمرك، وألمانيا.

كما تكون مدينة ترانت بإيطاليا مقرًّا للفرع المشرف على سويسرا، والتيرول، والمجر، ونابولى، وسيسيليا.

بينما تكون مدينة باريس مقر الفرع الثالث المشرف على فرنسا، وأسبانيا، وبريطانيا العظمى، وولايات الأرض الواطئة (هولندة).

وتقدم سلى فى سنة ١٦٠٩ بتعديل جديد للهيئة التى قرر أن تشرف على الاتحاد، فاقترح تكوين سبعة مجالس منها مجلس عام يتكون من جميع الأعضاء، والمجالس الأخرى توزع على ست مناطق يشرف على كل منطقة مجلس يتخذ إحدى مدن منطقته مقرًّا له، ويعتبر المجلس العام بمثابة هيئة عليا تستأنف لديها القرارات والأحكام التى تصدر من المجالس الفرعية، ولا يرضى عنها من صدرت ضدهم.

ويرى أصدقاء سلى والمؤيدون له أنه لو طال أجل الملك هنرى وأمهلته المنية سنتين لانتقل مشروع وزيره سلى من حيز التفكير إلى حيز التنفيذ.

إلا أن دراسة المشروع يتبين منها غير ما ذهب إليه هؤلاء الأصدقاء والأنصار، فهو فى حقيقة أمره مشروع خيالى أكثر مما هو عملى، وتنفيذه آنذاك يعتبر من أعسر الأمور، إن لم يكن مستحيلاً فى مثل الظروف التى كانت فيها أوروبا فى ذلك الحين.

إلا أن الذى يجب ألا ينسى أن هذا المشروع أبرز أمرين لهما شأن كبير فى فكرة الاتحاد الدولى :

- **أولهما : اللامركزية** : فقد كان أول من فكر فى بناء هذا الاتحاد على عدة فروع إقليمية، وبدون ذلك يعتبر الاتحاد مقصرًا فى أداء رسالته.

- **ثانيهما : المساواة بين أعضاء هذا الاتحاد** : فقد اقترح أن تقوم بين الدول الأعضاء مساواة فعلية وبذلك يزول الشر الذى يترتب على وجود دول كبيرة تطغى على الدول الصغيرة، وبدون هذه المساواة يعجز الاتحاد عن أداء رسالته.

٦ - مشروع ليبنتس :

ليبنتس فيلسوف ألمانى، يعتبر من أكبر مفكرى عصره. توفى سنة ١٧١٦.

نظر ليبنتس إلى السلام من وجهة تخالف وجهة من سبقوه، وذهب فى تفسيره وتحليله مذهبًا جديدًا. لقد رأى أن السلام لا يقتصر على منع قيام المنازعات ولا على مجرد القضاء على الخلافات، أو منع التجاء الدول إلى استعمال القوة. إنما السلام الحق فى رأيه هو أن يقوم تنظيم دولى يتولى إخضاع تلك المنازعات لقواعد ونظم تحل على أساسها.

لهذا عمد إلى وضع مشروع لهذا التنظيم فى سنة ١٦٧٠ وهو يومئذ فى الرابعة والعشرين من عمره. فحوى مشروعه هذا أن يقوم اتحاد بين جميع

الدول الأوروبية لتتمكن فى ظل هذا الاتحاد من محاربة الدولة العثمانية، فإذا ما تم التغلب عليها فى ظل هذا الاتحاد تقسم ممتلكاتها بين الدول الأعضاء. ورأى أن يرضى فرنسا بأن يجعل لها أخصب إقليم وهو مصر، فلكى لا تظل فرنسا سببًا فى تعكير جو الأمن والسلام أشار بأن تكون مصر من نصيب الملك الفرنسى لويس الرابع عشر لأن إشباع رغبته سيجعل فرنسا تتحد مع الدول الأوروبية الأخرى على أساس من الود والإخاء.

ومن المصادفات أن خلافًا كان ناشبًا يومئذ بين الملك لويس الرابع عشر وبين سلطان تركيا فاستدعى الفيلسوف ليبنتس لينتفع بآرائه، غير أن النزاع سوى بين العاهلين قبل وصوله، فلم يتح له أن يقابل الملك، وراح مشروعه فى زوايا الإهمال.

وتقدم سنة ١٦٧٦ بمشروع جديد ينادى فيه بتكوين اتحاد دولى تكون رياسته الروحية للبابا، ورياسته الدنيوية للإمبراطور، ويكون له مجلس (سيناتو) يتولى الفصل فيما قد يقع بين الأمراء من خلاف أو منازعات. ولم يلق مشروعه هذا أى نجاح ولم يتردد له أى صدى بين الدول، غير أنه لم ييأس بل ظل يدعو إلى فكرة التنظيم الدولى بما يستطيع من وسائل، ومن هذا أنه أخذ يراسل القس سان بيير - وسيأتى الحديث عنه فيما بعد - ظل يراسله، ويراسل الملوك والأمراء داعيًا إلى السلام، مشيرًا إلى الطرق التى يمكن أن تؤدى إلى استتبابه.

وله فى مكافحة الحرب أفكار طريفة، منها: أن يقوم اتحاد يلزم الملوك والأمراء بأن يودعوا قدرًا من المال لدى خزانة محكمة دولية تنشأ لذلك، وتكون تلك الأموال ضمانًا لتنفيذ ما قد يصدر من هذه المحكمة من أحكام. وتتفاوت مقادير المال المودع بتفاوت الدول كبرًا وصغرًا وفقرًا

وغنيً. فاقترح أن يودع ملك فرنسا مائة مليون دينار ثم تودع كل مملكة على أساس هذه النسبة.

ولما أحس بدنو أجله، آلمه أن جميع آرائه فى إقامة اتحاد دولى قد فشلت فأخذ يدعو إلى نشر السلام عن طريق الثقافة والعلم لاعتقاده أن اتحاد الشعوب فيها يقرب بينها. واستطاع أن يقنع ملك بروسيا بإنشاء مجمع للعلوم فى مدينة برلين ليكون مثالاً تحتذيه الدول الأخرى فإذا عمت هذه المعاهد تقارب أهل الفكر والعلم فى مختلف البلاد، وقوى تضامنهم، وتيسر بذلك نشر فكرة حكومة دولية تحرس السلام العالمى ولهذا نستطيع أن نقول إن ليبنتس تعتبر أفكاره النواة الأولى لفكرة منظمة «اليونسكو».

٧ – مشروع القس سان بيير :

ولد القس سان بيير سنة ١٦٥٩ قريبًا من مدينة شاربورج، ثم انتقل إلى باريس واتصل بأهل الفكر وكبار الكتاب. واشترك فى مؤتمر أو ترخت بهولنده وهو الذى انعقد سنة ١٧١٢ بوصفه عضوًا فى سكرتيرية السفير الفرنسى بولنياك. وعلى أثر اشتراكه فى هذا المؤتمر ألف كتابًا فى جزءين يقعان فى ١٢٠٠ صفحة، وعنوانه : «فى سبيل سلام دائم لأوروبا» وانقسم الكتابان إلى سبعة أجزاء، بحث فى الثلاثة الأولى منها سياسة توازن القوى، وسياسة إبرام المعاهدات، وهاجم هذه السياسة واستنكرها وأثبت بلباقة أن توازن القوى لا يمكن أن يؤدى إلى استتباب السلام، لأن الدول غير متساوية، ولذلك يكون كل توازن عرضة للاختلال بسبب مطامع بعض الملوك أو الأمراء، أو بسبب الانقلابات الداخلية. ويقول : هب أننا توصلنا إلى وجود تعادل فى القوى بين الدول فكيف نصل إلى إيجاد تعادل فى اللباقة أو الذكاء بين الحكام؟

إن السلام فى رأيه ليس وليد توازن القوى، ولكنه على العكس يتولد من عدم توازن القوى. ثم يشرح هذه الفكرة شرحًا طريفًا معناه أن تكون كفة الدول المحبة للسلام أرجح من كفة الدول العدوانية، وبهذا تتمكن الدول المحبة للسلام من رد أى عدوان يقع عليها. ولا يتم ذلك إلا بإقامة اتحاد بين الدول الأوروبية.

والجزء الرابع من كتابه يتضمن تفصيل مشروع الاتحاد، وقد صاغ هذا المشروع فى سبع وثلاثين مادة قسمها على الوضع التالى:

١ - مواد أساسية لا يجوز تغيير شىء منها إلا بإجماع آراء الدول الأعضاء وهى اثنتا عشرة مادة.

٢ - مواد هامة، وتقبل التغيير بموافقة ثلثى الأعضاء، وعددها ثمان.

٣ - مواد مفيدة ويمكن تغييرها بموافقة أغلبية بسيطة. وعددها، سبع.

وأهم ما اشتملت عليه المواد الأساسية ما يأتى:

- يتكون الاتحاد من كافة الدول الأوروبية ومنها روسيا، وبذلك يكون عددها ٢٤ دولة تكون لها مجلسًا يشرف على الاتحاد.

- لا يكون فى الاتحاد مقاعد لكل من: المسلمين المجاورين لأوروبا، ولا للتتار أو الأتراك أو التونسيين أو الطرابلسيين، أو الجزائريين، أو المراكشيين ولكن يوصى الاتحاد أن يكون على سلام دائم معهم ليكفل للدول الأعضاء نشر تجارتها فى هذه الجهات. وفى سبيل ذلك يبيح الاتحاد لكل دولة منها أن ترسل عنها مندوبًا مقيمًا إلى المدينة التى يختارها الاتحاد مقرًا له، ويسميها «مدينة السلام».

- ليس للاتحاد حق التداخل فى الشئون الخاصة للدول الأعضاء ما لم يكن ذلك للقضاء على ثورة يراد بها قلب نظام الحكم فيؤثر ذلك فى الاتحاد.

– ليس لملك أو أمير، أو ورثة كل منهما حق محاولة توسيع إقليمه عما كان عليه وقت الانضمام إلى الاتحاد.

– ليس لملك أو أمير أن يتنازل عن جزء من أقاليمه أو يتبادله مع آخرين إلا بعد عرض الأمر على الاتحاد، وموافقة ثلاثة أرباع الدول المكونة له ليكون الاتحاد ضامنًا للتغيير الذى يطرأ.

– مجلس الاتحاد مختص بالفصل فى كل خلاف يقع بين الدول الأعضاء، وتصدر الأحكام الابتدائية بالأغلبية، أما الحكم النهائى فيكون بأغلبية ثلثى الأعضاء.

– كل ملك يرفض تنفيذ قرار المجلس، أو يحاول تعكير السلام بالاستعداد للحرب يرغم على احترام قانون الاتحاد بقوة السلاح، وإذا هزمه الاتحاد فى الحرب يجرده من السلاح، ويرغمه على دفع كل ما تكبده الاتحاد فى الحرب من نفقات.

– يتولى الاتحاد وضع القوانين التى تكفل تشجيع تبادل التجارة بين الدول الأعضاء.

أما المواد الهامة فترمى إلى وضع الأسس التى تكفل تقوية الاتحاد وتدعيمه وتنظيم سير العمل فيه.

ففى المادة الأولى حدد مقر الاتحاد، واقترح أن يكون مدينة (أوترخت) وأطلق عليها اسم (مدينة السلام)، وبرر اختياره لها بأن الهولنديين شعب تجارى طبيعته الهدوء، وهذه الصفات تجعله يعنى باستتباب الأمن والسلام. ثم إن هذه المدينة تكفل للأعضاء إقامة طيبة تهدأ فيها أعصابهم لما تمتاز به من طيب الهدوء وعذوبة الماء، وهدوء الأعصاب مما يساعد على حسن التفاهم بين الأعضاء.

ومن النصوص الهامة أن يعقد فى كل دولة عضو اجتماع سنوى ويتكون من رئيس الدولة، ومعه خمسون من الوزراء والأمراء، وكبار الضباط ويقسمون فى احتفال شعبى أنهم سيعملون بكل جهدهم على الاحتفاظ بالاتحاد، وعلى تنفيذ أحكامه وعلى صيانة السلام.

وإلى جانب هذا النص الذى احتوى على ضمان أدبى لرعاية الاتحاد، ورد نص آخر يحتوى على ضمانٍ مادى، وهو النص الذى يقضى بأن يختار الاتحاد «مندوبًا مقيمًا» فى عاصمة كل دولة عضو، وفى كبريات المدن الهامة، ويوكل إلى هؤلاء المقيمين مراقبة الأحوال فى مناطقهم، والإشراف على تسليح الجيش، وتصل تقريراتهم الدقيقة إلى الاتحاد ليتمكن من معرفة حسن نية الملك أو الأمير، وليمنع من كان سيئ النية منهم أن يقوم بهجوم مفاجىء على غيره من الأعضاء. وضمانًا لذلك كله يؤلف الاتحاد جيشًا دوليًا عاملاً، وينشىء محكمة دائمة.

أما المواد المفيدة فتعالج الموضوعات الآتية :

١ – إقامة استحكامات تكفل سلامة المدينة التى يتخذها الاتحاد مقرًا له وهى التى تسمى «مدينة السلام».

٢ – تعيين قائد عام للجيش الدولى لا يكون منتميًا إلى أى أسرة من الأسر المالكة ويكون قابلاً للعزل بقرار من المجلس.

٣ – تشير المادة الثالثة على الاتحاد أن يعمل على تأليف اتحاد فى آسيا يماثل الاتحاد القائم فى أوروبا ويتعاون معه فى تثبيت الأمن والسلام وفى نشر التجارة وتيسيرها بين القارتين.

يعتبر مشروع القس سان بيير بوجه عام من الناحية النظرية أكمل المشروعات التى وضعت لإقامة حكومة دولية وأدقها. إلا أنه من الناحية العملية بعيد أشد البعد عما يلائم الأحوال الدولية. وقد يكون أطرف

ما نختم به هذا المشروع تعليق الكردينال فلورى عليه إذ أرسل إلى القس خطابًا يقول له فيه : «قد خلا مشروعك من نص هام، وهو أن تقرر إرسال مبشرين تكون مهمتهم استمالة الملوك والأمراء إليه عسى أن يقتنعوا بتنفيذ ما اشتمل عليه من أحكام».

٨ - مشروع إيمانويل كانت :

قضى الفيلسوف كانت كل حياته من سنة ١٧٢٤ إلى سنة ١٨٠٤ فى مدينة كونكسبرج إحدى مدن بروسيا الشرقية. ويعتبر من زعماء الفلسفة العالمين، وقد تناول قضية السلام العالمى على أنها إحدى قضايا الفلسفة، ثم عالجها فى بحثين هامين نشر أولهما سنة ١٨٧٤ بعنوان : «مقترحات رجل دولى للتاريخ العالمى» ونشر ثانيهما سنة ١٧٩٥ بعنوان «نحو السلام الدائم».

تولى فى البحث الأول دراسة قضية الحرب والسلام من وجهة فلسفية، فبدأها بتحليل النفس البشرية فبين أنها ميدان صراع بين سلطان العقل الذى ينتصر للخير وسلطان النفس الأمارة بالسوء.

ومن هذا الصراع الكائن بين العقل والنفس يتولد الخير، لأن ما يعانيه الإنسان من بؤس وفاقة بسبب الحرب يدفعه إلى التماس حياة السلم التى تتيح له المدنية والرقى. ولا شىء يوصله إلى المجال الطبيعى الذى تنمو فيه قواه إلا العدالة التى تمهد له الوصول إلى ما يشتهى.

ثم ينتهى كانت من هذا التحليل الخاص بالأفراد إلى تحليل المجتمع الدولى، فيبين أن فيه هو أيضًا صراعًا بين سلطان العدل وسلطان الدوافع الشريرة، ثم يقرر أن الحرب التى تقع بين الأمم ليست إلا صراعًا بين قوتين مختلفتين ولا مفر من وقوعها فى فترة تطور الجنس البشرى، ويقرر

أنه «كما أن الإنسان وصل إلى التغلب على ميول نفسه الشريرة، واستطاع أن يخضعها للقانون» فكذلك الأمم تستطيع بشيء من الحكمة أن تتخلص من الحروب التى لا يتولد عنها غير البغضاء، والعداوة، وحلول الشر والنكبات فالطبيعة إذن هى التى ستدفع الناس إلى السعى فى تأسيس عصبة دولية تتحد فيها قوات الأمم تحت ظل إرادة مشتركة، واتجاه موحد، وتصدر فى ظل القانون العام ما تراه صالحًا من الأحكام والقرارات.

وخلاصة رأيه أن الظروف التى أرغمت الرجل الفطرى على حياة اجتماعية ذات قوانين هى نفسها الظروف التى ستحمل الأمم على التماس هذه الحياة فى المجتمع الدولى حيث الأمن والسلام فى ظل دستور عام يخضع الجميع لأحكامه. وتصبح الوحدات السياسية فى المحيط الدولى أشبه بالأقسام الإقليمية أو المقاطعات فى الدولة الواحدة.

يبدو الفيلسوف متفائلاً فى ختام تصويره للمجتمع الدولى الذى يبشر بميلاده مستقبلاً فيقول:

«فى الوقت الذى تبلغ فيه الإنسانية هذه المرحلة من التطور سيكون قد اختفى كثير من التناقض، وأسباب الاحتكار، وبواعث التنافر الداخلية والخارجية، فإن لم تختف اختفاءً قاطعًا فإن وطأتها ستخف إلى حد كبير».

أولى «كانت» الناحية العملية لقضية السلام عناية كبرى فى بحثه الثانى، وضمن الجزء الأول منه نصوص معاهدة سلام دائم بين الأمم.

والمادة الأولى من هذه النصوص تقرر إلغاء جميع المعاهدات أو الاتفاقات الدولية التى تكون مشتملة على تحفظات أو شروط يصح أن تكون نواة لحرب أو تتضمن مشروع إقامة حرب مقبلة، وبعبارة وجيزة

يجب اعتبار كل معاهدة ترمى إلى هجوم أو توسع على حساب دولة أخرى - يجب اعتبارها باطلة.

وتنص المادة الثانية على أنه لا يجوز لأى دولة أن تمتلك إقليما من أقاليم دولة أخرى ولو كان هذا التملك عن طريق الهبة، أو التبادل أو الشراء.

وتقضى المادة الثالثة بوجوب تسريح الجيوش المنظمة، لأن من شأنها الحط من قدر الإنسان وكرامته.

وتقضى المادة الرابعة بتحريم القروض الأجنبية، نظرًا لما تثيره من مشاكل فقد تتخذها الدول الدائنة وسيلة للضغط السياسى على الدول المدينة، أو قد تؤدى هذه القروض إلى أن تستخدم الدول الدائنة موارد الدولة المدينة، أو تحاول السيطرة عليها مباشرة أو عن طريق غير مباشر.

وتنص المادة الخامسة من مشروعه على عدم جواز التدخل فى الشئون الخاصة بالدول لأن هذا التدخل يبيح للدول ذات المطامع أن تنتهز فرصة وقوع أحداث داخلية وتسعى لتحقيق مطامعها ويترتب على ذلك زيادة التوتر بين الدول. على أن الثورات الداخلية قد لا تهدد السلام الدولى إذا تركت وشأنها حتى تستنفد طاقتها، وتصل إلى نهايتها.

أما المادة السادسة فإنها تحرم على المحاربين استعمال وسائل غير مشروعة فقد يترتب على استعمال هذه الوسائل فقدان الثقة بعد انتهاء الحرب وعند عقد معاهدة السلام. ومما يعتبر وسائل غير مشروعة: عدم احترام معاهدات الهدنة، أو اغتيال الملوك والرؤساء، أو العمل على إثارة قلاقل داخلية فى إقليم دولة ما.

ويرمى الفيلسوف كانت من هذا كله إلى تنظيم قانون الحرب، وتلك هى النصوص المبدئية التى وضعها لمعاهدة السلام الدائم.

أما النصوص الأساسية فثلاثة :

١ - يجب أن تخضع كافة الأمم للنظام الجمهورى، ويعنى به الحكم الذى يستند إلى رأى الأغلبية أى النظام الديموقراطى الذى لا تستطيع حكومة أن تعلن حربًا فى ظله ما لم تحصل على موافقة تامة من جانب الشعب، وفى ذلك كسب لقضية السلام لأن الشعوب تنفر بطبيعتها من الحرب، وتحرص غالبًا على أن يسود السلام.

٢ - يجب أن يكون الاتحاد مكونًا من دول مستقلة تخضع للقانون الدولى ويقوم اتحادها على معاهدات غايتها إنهاء كافة الحروب، وإقامة سلام دائم، ولا تكون كمعاهدات الصلح التى ترمى إلى إنهاء حرب معينة.

ويلاحظ أنه لم يفصل القواعد التى يقوم عليها هذا الاتحاد بل اكتفى بعرض مثله العليا، وإيضاح مبادئه الفلسفية.

٣ - يجب أن تكون للقانون الدولى سيادة تنظيم العلاقات بين مختلف الشعوب. وبذلك يعامل كل أجنبى يحل فى دولة أخرى معاملة المواطن لا معاملة العدو. وهى يرمى بهذا إلى تمكين التضامن بين مختلف الشعوب. وله فى تفسير هذه المادة عبارة فلسفية عميقة يقول فيها : «توحد الطبيعة بين الشعوب عن طريق شعور الأنانية المتبادل».

ولقد كشف الفيلسوف «كانت» فى دعوته لقضية السلام عن أخطاء المفكرين الذين سبقوه. فقد بنوا مشروعاتهم لإقامة اتحاد دولى على قواعد الاتحاد بين الملوك والأسر الحاكمة. أما هو فقد بين أن هذا ليس طريقًا صحيحًا لإقامة سلام دائم، لأن السلام الدائم لا تبنيه إلا الشعوب، ولا يكون له دوام إلا إذا خضع لرقابتها، ولن تتمكن الشعوب من ممارسة حقها فى الرقابة إلا إذا كانت خاضعة للنظام الديموقراطى.

إن الشعوب هى التى تكوى بنيران الحروب، وهى التى تتحمل آلامها، وتتعرض لدمارها فمن الطبيعى أن تكون أشد استنكارًا لها، وأكثر سعيًا إلى الخلاص من شرورها.

واشتراك الرأى العام والشعوب فى قضية السلام هو المحور الذى تدور حوله مشروعات المدرسة الأنجلو سكسونية.